



الأمين العام

بيان اجتماع المكتب الوطني
للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين
بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي
26 جوان 2018

تم اجتماع ممثلي المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين برئاسة أمينها العام الدكتور مسعود عمارنة بمعالى وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور طاهر حجار وإطارات الوزارة، في لقاء عمل دوري مشترك، بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم الثلاثاء 26 جوان 2018، لمناقشة جملة من القضايا التي تهم الزملاء الأساتذة، والبت بشأنها.

وقد أسفر اللقاء والمناقشات عن نتائج مهمة نلخصها في النقاط الآتية:

• **آجال إيداع ومناقشة الدكتوراه للمتأخرين:**

طلبت النقابة مرة أخرى بتمديد آخر لصالح شريحة واسعة من طلبة الدكتوراه المتأخرين عن المواعيد المحددة لإيداع ومناقشة أطروحة الدكتوراه، وقد تمت الموافقة على التمديد للمتأخرين إلى أجل غير محدد، ويحق للمعنيين إيداع الأطروحة متى اكتمل إنجازها.

• **المجلات المعتمدة للنشر:**

طلبت النقابة بتسريع وتيرة تصنيف المجلات، وإصدار القائمة الرسمية للمجلات المعتمدة في التأهيل والترقيات ومناقشة الدكتوراه، والذي صرحت به الوزارة أن العدد الحالي الذي تم تصنيفه يبلغ سبعا وثلاثين (37) مجلة وطنية، أدرجت ضمن الصنف (C)، تخص مجالات العلوم الإنسانية الاجتماعية، وهو عدد تراه النقابة لا يلي الحاجة الواسعة للعدد الكبير من لباحثين المعنيين بهذا الشأن، وتطالب بمزيد من العناية بمجلات أخرى تلي

حاجة جميع ميادين التكوين في المؤسسات الجامعية الجزائرية، وقد طرح السيد الوزير إمكانية إضافة قائمة المجلات العلمية المعتمدة لدى اتحاد الجامعات العربية واعتمادها لدى الهيئات العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية، كتوسعة على الباحثين الجزائريين. وفي السياق ذاته رفعت النقابة انشغالها بخصوص مصير المجلات العلمية الأخرى، التي لم يتم تصنيفها، وما ينجزُ عنه من الإعراض (العزوف) عن النشر فيها، وضياع جهود علمية كبيرة مبذولة فيها، سواء من قبل الباحثين الذين ينشرون فيها، أو على مستوى زملائنا القائمين على تسييرها وتحريها، وهو أمر يستدعي إعادة النظر في شأنها.

• الهيئات العلمية:

طالبت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين مُجدداً بضرورة وضع حدٍّ للتجاوزات التي تقع في بعض الهيئات العلمية، إذ أعادت النقابة طرح مشكلة التجاوزات التي تقع في كثير من الهيئات العلمية، وازدواجية المعايير في التعامل مع ملفات الأساتذة، وطالبت بضرورة توحيد معايير عملها، وتفسير النصوص الضابطة لسيرها بطريقة تحول دون تعسفها أو تباين مواقفها وممارساتها من هيئة علمية إلى أخرى، وهو ما يستدعي مرة أخرى مقترح توحيد أنظمتها الداخلية على المستوى الوطني. وعدم السماح لها بإضافة أعباء وقيود وشروط إضافية على ما تضعه الوصاية على المستوى الوطني، وقد رد السيد الوزير وجود هذه الحالات إلى عدم صرامة المسؤولين الإداريين على هذه المؤسسات فيما يخص تجاوزات هذه الهيئات، أو إلى تعنت بعض أعضاء هذه الهيئات، وهم في غالبيتهم ممثلون منتخبون من زملائهم، وأوصى بأن يتم التبليغ عن أي خرق يقع في هذه الهيئات؛ ليتم التعامل معه حسب ما يقتضيه الحال.

• الخدمات الاجتماعية:

طرحت النقابة وجهة نظرها التي تتبنى مطلباً تقليدياً للزملاء الأساتذة، يمكنهم من الاستفادة أفضل من الخدمات الاجتماعية في مؤسساتهم الجامعية بطريقة منصفة، وبما يتناسب واهتماماتهم، وطبيعة وظيفتهم، وهو أمر تراه النقابة ممكناً في إطار القوانين المعمول بها.

• السكنيات :

أسفر الاجتماع عن التصريح باستفادة الزملاء الأساتذة من حصة سكنية تقدر بـ 2970 سكن جاهز على المستوى الوطني، ضمن برنامج سكنات فخامة رئيس الجمهورية، منها 650 سكن مخصص للأساتذة ولاية الجزائر، وهي سكنات تعوض ما تعذر إنجازها من سكنات البرنامج المذكور التي طالها التجميد، وهي سكنات معارة للأساتذة إلى حين تمام إنجاز سكنات برنامج فخامة رئيس الجمهورية. كما تعهدت الوزارة بمتابعة القضايا المتعلقة بالسكن في مختلف ولايات الوطن، كتأخر التسليم النهائي لبعض السكنات الجاهزة في بعض الولايات. وبالنسبة لمطلب التنازل عن السكنات الوظيفية، خصوصا لصالح من لا يملكون غيرها من الأساتذة، لأجل استقرارهم، وحذف أسمائهم من قائمة السجل الوطني لطالبي السكنات، فقد تم طرحه ومناقشته من دون أي نتيجة تذكر.

• الحوار بين الإدارة والشريك الاجتماعي،

نهت النقابة مرة أخرى على ضرورة تكريس منهج الحوار في الممارسة الفعلية لتسيير مؤسساتنا الجامعية، وضرورة تجسيد ما وقع التوافق عليه سابقا بخصوص اللقاءات الدورية بين الإدارة والشريك الاجتماعي في المؤسسة، وهو المنهج الاستباقي الكفيل بنزع فتيل إي توتر في الأفق، ويحفظ للجامعة الجزائرية صورتها النخبوية الناصعة، والرائدة في تشكيل القدوة وترسيخ تقاليد إدارية قيمة على المستوى الوطني. ختاماً ننوّه بأن الاجتماع تميّز بإيجابية كبيرة تحلى بها الشركاء في التعاطي مع القضايا العالقة، ومكاسب الاجتماع جديرة بالتقدير والإطراء، مع بقاء بعض القضايا المطروحة على الطاولة.



الأمين العام
للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين
الدكتور مسعود عمرارة